التفكير النحوي في المنصوبات والمجرورات والمجزومات

الاستاذ المشارك الدكتور احمد سليمان بشارات
قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة القدس المفتوحة

المستخلص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى :

١. بيان كيفية التفكير في المنصوبات والمجرورات والمجزومات.
٢. ترتيب الحركات من حيث القوة والضعف، والبعد الدّلالي لهما.
٣. إبراز أهميّة حركة الفاعلية والمفعولية والبعد الدلالي لهما.
٤. المقارنة بين قوة الفعل اللازم والمتعدي.
٥. أهمية التضمين في باب المفعول به.

المنهجيّة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي والتحليلي.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى أنْ:

- المنصوبات كثيرة العدد؛ لذا أعطيت حركة خفيفة ضعيفة نسبيًا.
- قوة الفاعل وضعف المفعول.
- الفعل المتعدي أقوى من الفعل اللازم؛ لأنه وصل إلى مفعوله مباشرة.
- التضمين باب من أبواب التوسع اللغوي، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف.
- ترتيب الحركات: الضّمة، الكسرة، الفتحة، السكون. بين الحركات من حيث القوة والضعف.

-الخلاصة: المنصوبات ضعيفة دلاليًا، وترتيبها الوظيفي بعد العُمَد. ويكون ترتيب الحركات: الضّمة، الكسرة، الفتحة، السكون

الكلمات المفتاحية: التفكير النحويّ، المنصوبات، المفعول به، التضمين، المجرورات، المجزومات.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٨/٠٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٩/١١

Grammatical Thinking in the Accusative, Genitive, and Jussive Constructions

Associate Professor Dr. Ahmad Suleiman Basharat
Department of Arabic Language/ College of Arts, Al-Quds Open University

Abstract

Objectives:

This study aims to:

1. Clarify how grammatical thinking operates in relation to the accusative, genitive, and jussive constructions.
2. ترتيب the vowel markers according to strength and weakness, along with their semantic implications.
3. Highlight the significance of the nominative (subject) and accusative (object) markers and their semantic dimensions.
4. Compare the strength of intransitive and transitive verbs.
5. Examine the importance of semantic inclusion (*taḍmīn*) in the object construction.

Methodology:

The study adopts a descriptive and analytical approach.

Results:

The study concludes that:

- Accusative constructions are numerous; therefore, they are assigned a relatively light and weaker vowel marker.
- The subject (agent) is stronger than the object.
- Transitive verbs are stronger than intransitive verbs, as they directly affect their objects.
- *Taḍmīn* (semantic inclusion) is a form of linguistic expansion that applies to nouns, verbs, and particles.
- The ترتيب of vowel markers, in terms of strength and weakness, is as follows: ḍammah, kasrah, fatḥah, and sukūn.

Conclusion:

Accusative constructions are semantically weaker and occupy a secondary functional position after the core sentence elements (*ʿumad*). The ترتيب of vowel markers remains: ḍammah, kasrah, fatḥah, and sukūn.

Keywords: grammatical thinking, accusative constructions, direct object, semantic inclusion (*taḍmīn*), genitive constructions, jussive constructions.

Received: 25/05/2025 **Accepted: 22/07/2025**

المقدمة

تأتي المنصوبات بعد العُمَد، أي بعد المسند والمسند إليه؛ لذا كانت أهميتها الوظيفية الدلالية أقل دلالة من العُمَد، والتصقت الفتحة بالمنصوبات، وسميت بها، وجاءت في واحد وخمسين باباً، ولما كثرت الأعداد، عالجها العربي بفكره، ووازن بعدالته الفكريّة بينها وبين العُمَد.

ولاحظ الباحث أنّ الباحثين عندما تناولوا التفكير النحويّ عند العرب، ذهبت أذهانهم إلى القواعد النحويّة، ومصادر النحو من: سماع، وقياس، وغيره، واللافت أنَّهم تناسوْا كيف استقرّ في عقل العربيّ توظيف الحركات من: فتحة، وضمة،وكسرة، وسكون.

المهم في ظاهرة التفكير النحويّ عند العرب: كيف فكروا للوصول إلى القواعد النحويّة؟ لذا يحاول الباحث أن يكشف كيف فكّر العرب في وضع الفتحة علامة إعرابيّة للنصب.

وسيتناول الباحث في هذه الدراسة: المنصوبات، والفعل اللازم والمتعدي، وقوة حركة الفتحة بين الحركات: (الضمة، والفتحة، والكسرة)، ولكثرة المنصوبات، وأهميّة المفعول به، وارتباطه بالفعل المتعدي، واتخذ الباحث عمدة المفاعيل(المفعول به) أنموذجًا.

ويتضح دور التضمين في النحو العربيّ، إذ يتمّ تبادل مواقع الأفعال اللازمة والمتعدية بعضها محّل بعض، وكذلك الأسماء والحروف، وهذه الظاهرة لها أهميتها في البعد الدلالي.

ويرى الباحث أن جزءاً من المنصوبات يقترب من مركز الجمل العربيّة (العُمَد)؛ لأنَّها ترتبط بها لاستكمال البعد الدلالي، ورتبتها الوظيفيّة بعدها، نحو: المفعول به الذي يأتي بعد الفاعل، ويرتبط بالفعل والفاعل، والحال الذي يبين هيئة الفاعل والمفعول به، وهيئة الاثنين معاً، والمفعول المطلق الذي يلتصق بفعله ويتولد منه.

والكسرة علامة تضع الحدّ الفاصل بين الأسماء والأفعال، وهي تختص بالأسماء دون الأفعال، والأسماء تجرّ بعوامل متعددة، ومتنوعة، وتكون علامة الجرّ فيها أصليّة وفرعيّة، وتقع بأثر في عوامل لفظيّة كحروف الجرّ : الأصلية، والزائدة، وشبه الزائدة، وكلّ نوع من هذه الأنواع له خصوصيّة ترتبط بالدّلالات والتّعلق .

والاسم يجرّ بثلاثةعوامل: المجرور بحرف الجرّ، وهذه الحروف تربط الأسماء بالأسماء، أ و الأسماء بالأفعال، والمجرور بالإضافة، والإضافة نسبة بين اسمين، نجرّ فيها الاسم الثاني.

ويجرّ الاسم إذا كان تابعا، مثل: النّعت، العطف، التّوكيد، البدل، وقدّم الأول: الجرّ بحرف الجرّ؛ لأنّ فيه الحرف الذي يقوم بعملية الجرّ(أداة الجرّ الحقيقيّة)، والإضافة فيها معنى حرف الجر، والتوابع تتبع أسماء أخرى، وهي ليست مجالا للدراسة .

والجزم يقع على الأفعال المضارعة، وقد يكون بالسكون أو حذف حرف العلّة، أو حذف النون في

الأفعال الخمسة، والباحث لم يتعرض للعلامات الفرعيّة؛ لأنّ العلامات الأصليّة هي الأصل .

التفكيرفي علامات المنصوبات

التفكيرلغة:

الفِكر (بكسر الفاء وفتحها) إجمال النظر في الشيء (ابن منظور، ١٩٩٧ : مادة فكر)، والتفكر التأمل، ورجل فِكّير: كثير التفكر (الجوهري، د.ت : مادة فكر) والتفكير، وهي من فكّر تفكيرًا.

التفكير اصطلاحاً :

هو نشاط عقلي ذهني يختلف عن الإدراك إلى الأفكار المجردة (معمار، ٢٠٠٦: ٢٠). وهو عبارة عن سلسة من النشاطات العقلية يقوم بها الدّماغ، وتشترك فيها الحواس.(جروان، ١٩٩٩: ٢٠)، وهو دراسة الخطوط الرئيسة التي سار عليها النحاة قبل التقعيد النحويّ، والتي أثّرت في فكر النحاة وإنتاجهم.

والتفكير النحوي مجموعة من النطريات الفكريّةالتي تفسر الظواهر النحويّة، وتستنبط النواميس اللغويّة التي تحكم النظام اللغويّ،(محاسنة، ٢٠١٥ :٢٣) . ويمكن القول بأنه طريقة تفكير العلماء في الوصول إلى تقعيد النحو.

النصب لغة:

نَصب أصل صحيح يدلّ على إقامة شيء، والفتح هو نصب، (ابن فارس، ١٩٧٩ : ٤٣٤/٥)، وقيل: نصّبت الكلمة، أي: أعربتها بالفتح استعلاء(الفيومي، ١٩٢١: ٨٣٣). والمتكلّم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، ويبين الحَنك الأسفل من الأعلى، فكأنّه نصبه ليظهر أحدهما عن الآخر. (الزّجاجي، ١٩٨٦ : ٩٣)، والنصب الاستقامة والإستواء. (الحازمي، د.ت : ١١/١٢) اصطلاحاً :

المنصوبات ما اشتمل على علم المفعولية(ابن الحاجب، ٢٠١٠: ١٨)، والمفعول خمسة أضرب نحو: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، وما ألحق بالمفاعيل: الحال، والتَميز، والمستثنى المنصوب (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ١٩٦/١)، والنصب إعراب الفضلات (ابن مالك، ٢٠٠٠ : ٢٢٨). والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها الاّ لعارض.(المالكي، ٢٠٠٨ : ١٩٢/١٢)، وهي ما زاد على العُمَد كالمفعول به، ومُيّزت بعلامة ما، بوساطة حرف، ومُيّز بالكسر ما هو مجرور، مع كونه منصوب المحلّ؛ لأنّه فضلة، فصار كون الاسم مضافاً إليه معنى العُمَدة بِحرف (السامرائي، ٢٠٠٠ : ٢٧/١)، نحو: ما قابلت من أحد، وأصل الجملة: ما قابلت أحدًا.

ويرى الباحث أن تسمية مجموعة المنصوبات بالفضلات؛ لأنها فضلة عن العُمَد، أي: التركيب الإسنادي، مع عدم إهمال دورها الوظيفي الدلالي في الجملة، وكل المنصوبات فضلات خارجة لا تقع ضمن النظام الإسنادي، وخلاصة الأمر ما ابتعد عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل فهو فضلة.

وعندما فكر النحاة في المنصوبات وجدوها كثيرة، وقد وصلت إلى واحدٍ وخمسين باباً ، وهذا يدل على شيوع استعمالها، وسميت المنصوبات؛ لأنّها قسم من أقسام الاأبواب النحويّة بناء على حركة الإعراب، ولم يكتف العلماء بالتفسير الشكليّ، بل عمدوا إلى الكشف عن الخصائص الوظيفيّة، أي التنوع الإعرابيّ، ووظيفة الفتحة في المنصوبات الدلالة على الفضلات، وهي تضيف إلى الدّلالة فوائد، ولكنّها لا تعدّ من الأصل، وهي تلي ركني الجملة (العُمَد) .

والمفعول به يحظى بأهمية بالغة؛ لأنّه يرتبط بالفعل، ونائب الفاعل (المفعول به) يحلّ محلّ الفاعل، وتتغير حركته في أثناء الانتقال، وهو من المنصوبات التي تتمتع بهذه الوظيفة النحويّة.

الفتحة والمفعولية :

جعل النّحاة علامة المنصوبات الأصليّة الفتحة، والفتحة علم المفعولية، اعلم أنَّه لا ينتصب شيء إلاّ أنه مفعول أو مشبه بالمفعول (المبرد،١٩٦٣ : ٤/ ٢٩٩) فالمنصوبات ما اشتملت على المفعولية (رضي الدين،١٩٩٨: ٢٦٤/١)، والفتحة أخفّ الحركات (المبرد، ١٩٦٣ : ١٦١/٢).

وقسم النحاة المنصوبات على قسمين :

الأول : أصل في النصب، وهو المفعولات الخمسة .

الثاني : محمول على ذلك الأصل، وهو الحال والاستثناء والتمييز .

إنَّ فهم الجملة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاني النحوية، والمعاني النحوية معانٍ ذهنية مجردة كالفاعلية، والمفعولية، والإستثناء، والحال، والنفي، وغير ذلك (عرار، ٢٠٠٣ : ٦١)، وكل كلام أدّى المعنى الصحيح فهو كلام جيّد، وكل ما فَسدَ به المعنى فمردود (عرار، ٢٠٠٣ : ٦٣).

والفتحة لها دور دلالي على المستوى النحويّ، ولا سيّما في الأساليب الإفصاحيّة: كالإغراء، والتحذير (الحنيطي، د.ت: ٢٤)، والألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب، فهو الذي يفتحها، والأغراض كامنة حتى يخرجها (الجرحاني، ١٩٨٩: ٧٥)، وإذا قلنا (أسدٌ) بالرفع، تبادر إلى الأذهان المسند والمسند إليه، أي: عمد الكلام، ونقدر بذلك طرفه الثاني المحذوف المبتدأ(هذا أسدٌ)، أمّا إذا قلنا (الأسدَ) بالنصب، فالفتحة مؤشر للابتعاد عن العُمَد، وعن التفكير في المنصوبات، وهو يتبادر لنا الفعل (احذر).

وللفتحة معانٍ عدة منها: دلالة الحدث على المعيّن به، سواء أكان ذاتًا أم موضوعاً، أي أنّها تدلّ على المفعولات، وأشباه المفعولات، وهي دليل على الإفصاح كنصب أساليب: التعجب، والتحذير، والإغراء، وتدل على التصرف بإعراب الخبر، بتحويله (الخبر) إلى حال، ونصبه الخبر على مخالفة الأصل كنصب (أطهر) في قوله تعالى:﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (سورة هود: ٧٨)، (أطهر) الأصل في الإعراب (خبر)، وجاء النصب لمخالفة الأصل، وهي هنا "حال من اسم الإشارة، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، أي: أشير إليهن في حال كونهن أطهر لكم".(ابن الحاجب،١٩٨٩: ٢٣٤/١). وجملة(هنّ أطهر) في محلّ رفع خبر ثان، أو في محل نصب حال. وقيل لا محلّ لها من الإعراب. وقيل في إعراب آخر:هؤلاء:مبتدأ، وبناتي: بدل أو عطف بيان، وهنّ: ضمير فصل مبني لا محلّ له من الإعراب، وأطهرُ خبر ل(هؤلاء)، ولكم جار ومجرور متعلق باسم التفضيل(أطهرُ).

ويرى الباحث الحاجة الملّحة إلى المفعول، الذي يزيد مفردات الجملة التي تفضي إلى دلالات إضافية، فلو قلنا: شرب الولد، فالمسند (شرب)، والمسند إليه (الولد)، لتدافع المفعول به، (العصير، الماء، ...) ليحقق معنى المفعولية (العصير)، ولو نعتنا (العصير)، وقلنا: (باردًا)، لوضحت المعاني أكثر، وتحقق الهدف من التواصل، والذي ساعد في الوصول إلى الجملة: (شرب

الولد العصير باردًا)، الفعل المتعدي (شرب). والذي يؤثر في اللفظ، وينشأ عنه العلامات الإعرابية التي ترمز إلى الفاعلية، أو المفعولية بحسب نظرية العامل. (حسن، د.ت : ٧٥/١)

وهذا يرتبط بالوظيفة النحويّة التي تؤديها الكلمة في جملتها وسياقها بناء على صلتها بما يسبقها، وما يلحقها من كلمات على وفق علاقات النظام النحويّ (الساريسي، ٢٠٠٣: ٢٨).

الرّفع للعُمَد والنّصب للفضلات(النَّصب عُمْدة المفعول وما حُملَ عليه :(اعتمد النحاة في بناء التركيب اللغويّ تفكيرًا عميقًا حمل معه قوة المعاني والدّلالات، وجعل للحركات نصيبا في توجيهاته الدلاليّة والتركيبيّة، فبدأ تركيبه الأصيل: بالمبتدأ والخبر(الجملة الإسمية)، والفعل والفاعل(الجملة الفعلية)، والجملتان بؤرتا المعاني، وعمدتا التراكيب في العربية. وجاءت الحركات الإعرابيّة لتكرس المفاهيم، العُمَدة (الرفع)، والنصب (الفَضَلات). وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد، والعُمَد أربعة: المبتدأ والخبر والفعل والفاعل (الإستراباديي،١٩٧٥ : ٦٢/١)، "وإنَّما جعل للفضلات النّصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها؛ لكون الفضلات أضعف من العُمَد، وأكثر منها". (الإستراباديي، ١٩٧٥ : ٦٢/١). "والرفع أقوى حظًا في الحديث من المفعولات والمجرورات، فلما كان حظه من الخبر أقوى، كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضّمة وثقلها معلوم بالحسّ، وموجود بالضرورة"(السهيلي، ١٩٩٢: ٣١٢).

وتدلّ الأصول على أن الرّفع قبل النّصب؛ لأنّ الرفع صفة الفاعل، والنّصب صفة المفعول (السيوطي، ١٩٨٩: ٢٦٨)، والأسماء لها الرّفع والنّصب والخفض، نقول: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ونظرت إلى زيد (محمد الحفظي، د.ت : ٥٧)، وقدّم النّصب على الجرّ، والنَصب عمدة المفعول، وما حُمِل عليه (ابن الصائغ، ٢٠٠٤ : ١٤٩/١). فالرّفع علم الفاعليّة، والنّصب علَم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة (السامرائي، ٢٠٠٠: ٢٦/١)

وهذا ابن يعيش يقول: الضمّة أقوى من الفتحة؛ لأنّ الضَمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف؛ لأنّها أضْيق مخرجاً، من هنا اختص الفاعل بالرفْع بقوته، والنصب للمفعول لضعفه (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٢٠١/١) والاسم أقوى من الفعل، والفعل أضعف (ابن يعيش ، ٢٠٠١ : ٤٠٨/٤)

وخصّوا الفاعل بالرفع، والمفعول بالنصب؛ ليكون ذلك عَدلاً في الكلام، فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفة النّصب موازية لكثرة المفعول، (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٠٢/١).

ويرى الباحث أنَّ مراكز المعاني والدلالات ربطها النحاة بالحركات فالضم للعمد، ولا يتشكل تركيب لغويّ دون العُمَد، والفضلات تأتي بعد العُمَد قوة ودلالة؛ لذا فهي أضعف.

ويبدو للباحث أنَّنا كلما ابتعدنا عن نهاية تركيب الجملة (العُمَد)، واتجهنا إلى اليسار تقلّ مركزيّة الدلالات، ونذهب إلى النّصب الذي يقل قوة عن الضّم، فالعُمَد يتركز فيها الثقل، والنصب للفضلات، وفيها ضعف، ولفظ الضّمة يحتاج إلى قوة أكثر من الفتحة.

وعامل الرّفع أقوى من عامل النّصب والخفض. (الأندلسي، ٢٠٢٤ : ٢٦٣/٣) وينعكس الرّفع والنّصب على الدّلالة ففي قوله تعالى:﴿ **إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ**﴾. (سورة الذاريات، ٢٥) الرفع أقوى وأثبت من النّصب، فالردّ

أفضل من التَسليم في التحية (ابن كثير، ١٩٨١ : ٢٨٤/٢)، ولهذا قال تعالى:﴿**وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾. (سورة النساء، ٨٦) وأفرز النّحاة تبعاً لذلك، أقوى الحركات لأقوى المعاني، فأعطوا أقوى الحركات وهي الضمة، لأقوى المعاني، وهي الغلبة للغَير، وأضعفها الفتحة لأضعف المعاني، والحركة المتوسطة الكسرة للمعنى المتوسط (ابن قيم الجوزيّة، ٢٠١٩ : ٢٣١/١) . ويتضح ذلك من قول رجل للحسن البصري: إنك متكبر. فقال: لست متكبراً، ولكني عزيز. قال تعالى:﴿ **يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾. (سورة المنافقون، ٨)، أمّا في قوله تعالى: **"إلا قيلا سلاماً سلامًا"**. (سورة الواقعة، ٢٦) (قيلاً): استثناء منقطع، و(سلاماً سلاماً) أي: يفشون السلام بينهم، ويسلمون سلامًا بعد سلام، فلا يسمح الاّ السلام السلام، وهو الأمان، وهو يأتي منكّرا مرفوعاً ومنصوباً ومعرفاً باللام مرفوعاً لا غير، وأما من نَصبوا مع التنكير على اعتبار مصدر (سلم) فهو مفعول مطلق، وتقديره سلَّمت سلامًا، والرفع أقوى (ابن عاشور، ١٩٨٤ : ٢٥٨/٧)، كما في قوله تعالى: ﴿ **فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ**﴾ (سورة الذاريات، ٢٥)، والرفع يدلّ على الثبات.

وينظر المحدثون إلى الفتحة والضّمة والكسرة غير ما ذكر، ونلخص ذلك في رأي المخزوميّ الذي تأثر بآراء ابن مضاء، والأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، ورأى أن الضّمة علامة المسند والمسند إليه وتوابعه، والكسرة علامة المضاف إليه وتوابعه، والفتحة علامة لكون الكلمة ليست بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ولكنَّ الفتحة جزء يؤدي وظيفة لغويّة، ورأى أنَّ الفتحة حركة خفيفة مستحبة، وأنَّها ليست علامة إعراب (الياسري،٢٠٠٣ : ٤١٢-٤١٥)، ويحمل على النحاة الذين يَروْن أنَّ المنصوبات فضلة.

ويخلص الباحث إلى القول: إنَّ مسألة الإعراب، واستعمال الحركات خاضعة لمعايير موضوعيّة عقليّة، قدّرها العقل العربيّ، وربطها بالقيمة الوظيفيّة المُستكنة وراء الحركات، فعلامة النّصب الفتحة لخفتها، ولكثرة عدد المنصوبات وابتعادها عن وظائف العُمَد، ونظم الجملة العربيّة، وقيمتها الوظيفيّة، والبعد الدلاليّ يلتحم مع ذلك التفكير الذي دفع بالحركات الإعرابيّة، وهو بذلك يدفع قول القائلين إنَّ الحركة الخفيفة يذهب إليها العربي طلباً للتيسير، وخفّة النطق (المخزومي، ١٩٨٦: ٨١).

المفعول به

هو ما وقع عليه فعل الفاعل (ابن هشام، ٢٠٠١: ١٧٧)، وهو الفارق بيّن المتعدي واللازم (الزمخشري، ١٩٩٣: ٥٨)، ويرى ابن هشام أن المفعول به هو الأحوج إلى الإعراب من المفعول المطلق؛ لأنّه هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الإلتباس (ابن هشام، ٢٠٠١: ١٧٧)، ويأخذ ترتيبه في الجملة الفعليّة: الفعل، الفاعل، المفعول به، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، إلاّ أنّه يجوز أن يتقدّم المفعول على الفاعل، أو على الفعل والفاعل.

عامل النصب في المفعول به

يقول عبد القاهر: " ولا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا يتفكر في اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً أو مفعولاً ". (الجرجاني، د.ت: ٢٣)، أو ما يجعله حكمًا كالمبتدأ

والخبر أو صفة أو حالاً، أو غير ذلك. واختلفت الآراء حول عامل النصب نتيجة ترتيب خاص يحدثه العامل (الجرحاني، د.ت: ٢٣)، قيل: إنَّ العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً (العُكبري، ١٩٨٦ : ٢٦٣) أمّا الورّاق فيقول: إن عمل الفعل أثّر في الفاعل، واستقرّ فيه، فمن هنا يكون هو العامل في المفعول به (الورّاق، ١٩٩٩: ٢٧٠)، وقيل : إنَّ الفعل رفع الفاعل، والفاعل نصب المفعول به (الأنباري، ١٩٦٠: ٧٨/١)، وقيل ناصب المفعول به هو المفعولية (الأزهري، ١٩٩٧: ٣٩٨/٢).

وخلاصة الأمر اختلف العلماء في عامل النصب، فَرأي البصريين أنَّه منصوب بالفعل وحده، أمّا الكوفيون فرأوا أنَّ ناصبه الفاعل، وقال الفراء: الفعل والفاعل، (الأزهري، ١٩٩٧: ٣٩٨/٢).

ويظهر للباحث أنَّ العامل هو تعدّي الفعل، والذي يدعم ذلك أنّ الفعل المتعدي يحتاج إلى مفعول، والفعل اللازم يقف عند الفاعل.

فلسفة التعدي واللزوم

قوة الفعل اللازم والمتعدي :

تأتي الأفعال على ضربين: لازم ومتعدٍ، ويمكن أن تُعدي ما كان لازماً بزيادة أحد الأشياء الثلاثة: الهمزة، والتضعيف (تضعيف العين)، وحرف الجرّ (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٢٩٩/٤)، ويتعدد عملها بمواقعها من المبتدأ والخبر، فإذا تقدّمت لم يكن بدّ من إكمالها، أما إذا توسطت أو تأخرّت فإنه يجوز إلغاؤها، وقولك: (ضربت زيداً)، أقوى في العمل من قولك: (زيداً ضربت)، ولذلك يجوز تقوية الفعل بحرف الجرّ، فتقول: (لزيد ضربت). وكلّما تباعد الفعل عن المصدر يضعف عمله، فإذا قلت: (زيداً حسبت قائماً) أقوى من (زيداً قائماً حسبت)، و(زيداً قائماً حسبت) أقوى من (زيداً قائماً اليوم حسبت). أي كلما طال الكلام ضَعُفَ الإعمال مع التأخر (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٤/ ٣٢٩.(

ويبدو للباحث أنَّ عمل هذا النوع من الأفعال يضعف كلما ابتعد الفعل عن الصّدارة، وتبعاً لذلك يتدرج حكم عمله، في وسط الجملة يجوز العمل أو الإلغاء، وإذا تأخرّ يصل إلى حد إلغاء العمل، وسائر المفاعيل مستوية لا تفاضل بينها (المصدر، والظرف، ومكان وزمان ....الخ)، ما عدا المفعول به (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٤/ ٤٠٨.(

والفعل المتعدي أقوى من الفعل اللازم؛ لأنه تَوصَّل إلى المفعول به مباشرة، وأما حروف الجرّ، نحو: مررت بزيد، فَدخلت على الاسم للتعدية، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم؛ لأن الفعل لا يصل بنفسه (لازم)؛ لأنّه ضعف عرفاً واستعمالاً، فوجب تقويتها بالحروف الجارّة (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٣٠٠/٤) ويتعدى الفعل تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ (أبو حيّان، ١٩٩٨ : ١٤٣٥/٣)، وقيل يتعدى في الأصل بحرف الجرّ، وهو (في)، وحذف اتساعاً، ونصبًا على المفعوليّة (أبو حيّان، ١٩٩٨ : ١٤٣٥/٣).

وتتضح قوة المفعول به في النيابة عن الفاعل، نقول: دُفع المال إلى زيد، يُدْفع المالُ،وفي جملة: مُنِحَ زيد المال. فهو حديث عن الفاعل؛ لأن الفعل صدر عنه، وعن المفعول لأن الفعل وقع به، وحديث عن الفاعل على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء، وعن المفعول به؛ لأنه فضله، ويمكن الاستغناء عن المفعول به، ويقوم مقام الفاعل (ابن يعيش، ٢٠٠١ : ٣١٣/٤). فتعدى الفعل المتعدي أقوى لوصوله إلى مفعوله(ابن يعيش، ٢٠٠ : ٣١٣/٤). وما يؤكد قوة المفعول به، قوله: إنَّ المصدر هو المفعول في الحقيقة، فإذا قلت: قام زيدٌ، وفعل زيد قياماً، كانا في المعنى سواء، ولو قال أحدهم: من فعل هذا القيام؟، فنقول: زيد فعله،

والمفعول ليس كذلك، فنقول: ضربت زيداً، ولا يجوز القول فعلت زيداً؛ لأنَّ زيداً ليس ما تفعله أنت. وهنا يظهر الفرق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، وهذا يعني أنَّ المتعدى إليه هو المفعول به؛ لأنَّ جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، أمّا المفعول به فلا يصلّ إليه الاّ الفعل المتعدي (ابن يعيش: ٢٠٠ : ٣٠٨/١).

ويرى النحاة أنّ فلسفة التعدي واللزوم تقوم على أنّ الفعل اللازم اكتفى بالفاعل، ولم يطلب بعده مفعولاً به، والفعل المتعدي لم يقف عند الفاعل، وإنّما تعدى إلى المفعول به، وعلل العلماء ذلك بضعف الفعل اللازم فهو يرفع فاعله، ولم يتعد إلى مفعوله، وقوة المتعدي الذي تجاوز الفاعل إلى المفعول به، وقد يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. وفكرة اللزوم والتعدي لها تأثير في الجانب الدلالي، وترتبط ارتباطًا وثيقاً بالمعاني والسياق.

والمفعول به لم يصل درجة العُمَد في الدلالات، ولكنه يقترب من بؤرة الكلام (الفعل والفاعل)؛ لأنه يقوم مقام الفاعل لفعل لم يسمّ فاعله، والمفعول فضلة تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول، وحذفه على ضربين: أن يُحذف وهو مراد ملحوظ، وسقوطه لضرب من التخفيف، وهو في حكم الموجود، والثاني يَحذفه مُعْرِضاً عنه البتّةَ؛ لغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل دون التعرض لمن وقع به الفعل، فيصبح من الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ. (ابن يعيش : ٢٠٠ : ٤١٩/١). ومن أمثلة الأول قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(سورة الإسراء، ٣٠).

ومن الأمثلة على الثاني قولهم: يعطي ويمنع، والمراد: يعطي ذَوِي الاستحقاق، ويمنع غيرَ ذَوِي الاستحقاق، (الزمخشري، ١٩٩٣ : ٧٩). ويتضح هنا أنه لا يتعسف في التقدير، وإنما يلمح إلى المعنى الذي بنى عليه الكلام، ففي قوله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. (سورة الزمر، ٩). المعنى هل يستوي من له علم؟، ومن لا علم له من غير أن يذكر النص، والتعدية هنا تنقض الغرض وتُغيّر المعنى (الجرجاني، ١٩٨٩ : ١٧٧)

وتجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية منسوباً إلى الفعل، والتعدية نقل الحكم من الأصل إلى الفرع (الجرجاني، ١٩٨٣ : ٦٢)، والحقيقة أن الأدوات أدلّ على المعنى الذي تؤديه الأفعال، وقد لا يتعدى الفعل إلاّ بالياء التي توصله إلى الاسم، وتربطه بالفعل. (سيبويه، ١٩٨٣: ٢٠٩/١)

التضمين في المفعول به

لغة: ضمن الشيء ضماناً أي كفل به، والتضمين هو الكفيل، وكل شيء أودعته في وعاء فقد ضمنته (ابن منظور، مادة ضمن).

اصطلاحاً :

ذكر ابن جني أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والفعل الآخر بحرف آخر، فإن العرب توقع أحد الحرفين موضع صاحبه، ويصبح الفعل الذي حلّ في معنى الآخر (ابن جني، د.ت: ٣١٠/٢)، والتضمين: " ايقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملة لِتَضمنه معناه، واشتماله عليه" (ابن جني، د.ت: ٣١٠/٢). أمّا سيبويه فيقول في التضمين: جَعْل

الشيء في موضع على غير حاله (سيبويه، ١٩٨٣: ٥١/١). وقيل التضمين تضمين فعل معنى فعل آخر، ويستعملونه استعماله، مع إدارة المعنى المضّمن(السيوطي، ١٩٩٦: ١٣٣/١). والتضمين تفسير المعنى بألفاظ متقاربة، ليس من باب المطابقة بين معنى اللفظين، وإنّما هو من تقريب المعنى المفسّر (الطيّار، ١٤٢٨ هـ : ١١٩)، وهو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين (فاضل، ٢٠٠٥: ٩٩/١). وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه، ويأخذ موقعه في اللزوم والتعدي، فقد يكون الفعل لازماً فيتعدى بالتضمين، والعكس صحيح، أي، يكون متعدياً فيصبح لازماً، وقد يغيّر حرف الجر الذي يتعدى به من حرف إلى آخر (الزعبلاوي، ١٩٨٤: ١٩١)، وتضمين الفعل اللازم معنى التعدي يعني أن التعدية بسبب التضمين. (عبّاس، د.ت : ١٧٠/٢).

ويرى الباحث أنَّ المعنيين اللغوي والاصطلاحي يحملان معنى كفالة المعنى، ووصوله إلى دلالته المرجوة، أي: تضمين كلمة معنى كلمة أخرى.

والتضمين على جهتين:

الأول: تضمين البِنية حيث لا تصحّ العبارة إلاّ به، فصفة (معلوم) يوجب أنه لا بدّ عن عالم. والثاني: تضمين يوجبه معنى العبارة، نحو قولهم: (الكرّ بِستين)، أي: بستين ديناراً (الرّماني،١٩٧٦ : ١٠٣). وهناك التضمين الكليّ فهو في القرآن أن تذكر الآية والخبر بجملتهما، والتضْمين الجزئي أن تدرج بعض الآية والخبر في ضمن الكلام (ابن الأثير: ١٤٢٠هـ: ٣٢٣/٢).

والتضمين أنواع : (العجرمي، ٢٠١٦ : ٤٣ (٦) : ٢٧١٥)

- يؤدي اسم مبني معنى الحرف، ووظيفته في التركيب، نحو تضمن أسماء الشرط، والإستفهام معنى الحرف.
- يؤدي الفعل اللازم وظيفة المعتدي.
- يؤدي فعل معنى فعل آخر شرط المناسبة بين الفعلين، ويشترط وجود قرينة تدل على الفعل الآخر.

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعيّ؟ وقال أغلبية العلماء أنه قياسيّ، وضابطه أنْ يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام (الأزهري، ٢٠٠٠: ٥٣٦/١). والتضمين يختص بالأفعال والأسماء والحروف، ومن الأفعال قوله تعالى:﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا**﴾ . (سورة مريم، ١٧)، بمعنى صار، ومن التضمين بالحروف، قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا**﴾. (سورة الأعراف، ٤٣)، أي: إلى هذا. وجاء في قوله تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾. (سورة طه، ٧١) إنَّ (في) تكون بمعنى (على)، أي: عليها (على جذوع النخل)، ويجدد القول هنا: إنَّ أبا هلال العسكري يقول: إن حروف الجرّ لا تتعاقب: واستشهد بقول ابن درستويه الذي قال في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة، وإفساد الحكمة فيها، (أبو هلال العسكري، د.ت : ١٣) علماً بأن (من) بمعنى (على فيه نظر؛ لأنَّ هناك فروقاً في المعنى بين: نصره منه، ونصره عليه،

فالنصر عليه بمعنى التمكين منه، والغلبة، أمّا نصرناه منهم فهي بمعنى نجيناه منهم، (الشجيري، ٢٠١٢: (٢٠٢): ٢٠٤ – ٢٠٥)، ومن الأمثلة على الأسماء:﴿**قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ**﴾ .(سورة البقرة،٧١) أي: منذ الآن (سهيلة وعبد القادر، ٢٠٢٣: ١٣ (٢): ١٣٩ - ١٤٠.(

فوائد التضمين :

أولاً: الأفعال اللازمة جعلها التضمين متعدية: ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: " واقعدوا لهم كلّ مَرْصد". (سورة التوبة، ٥)، ضمن الفعل اللازم (قعد) معنى (لزم) ومنها: (رحبتكم الدار) تضمن معنى: (وسعتكم). (فاضل، ٢٠٠٥ : ١٧٨/١).

ثانياً: الأفعال المتعدية لمفعول جعلها التضمين لازمة، ومنها قوله تعالى:﴿ **وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**﴾ .(سورة الأحقاف،١٥)، أي: تضمن معنى (بارك) لي في ذريتي، (فاضل، ٢٠٠٥: ١٧٨/١).

ثالثاً: تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين، وقال ابن هشام فائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين (ابن هشام،١٩٨٧: ٥٣٠/٢)، ومنها قولهم:" **سمع الله لمن حمده**". أي: استجاب، فتعدّى (سمع) باللام، والأصل أن يتعدى بنفسه، مثل قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ**﴾. (سورة ق، ٤٢)، فَتعدى الفعل مباشرة دون حرف جرّ (السامرائي ، ٢٠٠٠ : ١٢/٣.(

رابعاً: الإيجاز ومن أمثلة ذلك البسملة (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ) تضمنت التعليم لاستفتاح الأمور على التبريك، والتعظيم لله بذكره، وأنه أدبٌ من آداب الدين، وأنه إقرار بالعبودية، واعتراف بالنعمة، وملجأ الخائف (حسين، ١٩٦٠ : ٢٠٥).

ويرى الباحث أنَّ التضمين نوع من التوسعة في لزوم المتعدي، وتعدي اللازم، وتبادل الحروف مواقعها لتؤدي دلالات جديدة، والعربيّة تترك جميل الأثر على المعاني والدلالات التي ترتبط بالسياق المختلفة نتيجة لهذه الظاهرة، مع ضمان عدم الإسراف، وتوسيع القول فيها، علينا الإعتدال في التضمين بحيث نحافظ على جمال التعبير، وعدم الذهاب إلى المغالاة الذي يجلب مفسدة المعاني.

التفكير النحويّ في علامات المجرورات

المجرورات بحرف الجرّ:

تعدّ المجرورات من الأبواب النحويّة التي شغلت النحاة من حيث التركيب النحويّ في عملها، والعلاقة بين الجار والمجرور، وحالات جرّ الأسماء، وحدد صاحب الكتاب أنّ الاسم لا يكون مجرورا إلاّ بالإضافة وبحروف الجرّ(المرزبان، ٢:٢٠٠٨/٣٠٩ – ٣١٠).وتعرف المجرورات على أنّها ما اشتمل على علم المضاف إليه (ابن الحاجب،٢٠١٠:٢٨)، وقيل المجرورات ثلاثة: مجرور بحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بالمجاورة، وقدّم المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة؛لأنّ فيها معنى الحرف (الجوهريّ، ٢٠٠٤:٢/ ٥٤٤).

قوّة المجرورات

حركة الجرّ حركة تقع تحت الحرف،أمّا الضم والفتح فهو ما فوق الحرف، وكأنّ العربيّ جعل الكسرة معادلًا بين حركتي الضمّة والفتحة؛ ولذا جاءت الحركة متوسطة:" أثقل الحركات الضمّة ثم الكسرة ثم الفتحة(السيوطي، ١٩٩٦: ٢/ ٤٣). واختلاف مراتب تلك الحركات وخفتها يميّز بيئة الألفاظ من بداوة وحضر، فالضّمة تلحق أهل البادية، والكسرة دليل التحضّر والرّقة(أنيس، ٢٠٠٣: ٩١).

وقارب سيبويه بين الفتحة والكسرة، والكسرة تشبه الألف(سيبويه، ١٩٨٨: ٢ / ٢٥٥)، وذكر أنّ الكسرةأخف من الضمة (سيبويه، ١٩٨٨: ٤ /٣٧)، والضّمة أثقل من الكسرة، وهي أقوى منها(ابن جني، د. ت: ١/ ٦٩)، ومفهوم القوة: الضمّ أقوى الحركات، والكسرة تليها ثم يليها الفتحةليتماشى مع الدلالات، ويظهر من قولهم، الحركة المتوسطة، وهي الكسرة، للمعنى المتوسط والضم، لأقوى المعاني، وأضعفها الفتحة،لأضعف المعاني.(ابن قيّم الجوزية، ٢٠١٩: ١/ ٢٣١).

والكسر أشرف من الفتح، لأنّ الفتحة خاصة بالأسماء والأفعال، أمّا الجرّ فهو خاص بالأسماء(الحازمي، ٢٠١٠: ٦٤٨)، ومن حيث التركيب فإن النصب والجرّ لا يوجدان حتى يتقدمهما الرّفع(ابن الصائغ، ٢٠٠٤: ١/١٤٩)، وقيل:" فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر. وذلك أن الرفع يستغنى عن النصب والجر، نحو: قام زيد, وعمرو منطلق. والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع، نحو: قام زيد قياماً, ومر زيد بعمرو راكباً، وعمرو منطلق اليوم".(أبوعليّ الفارسيّ،١٩٦٩: ٢٧) . وأوجز الإسترأبادي فقال:" إنّ الرّفع علم العُمَدة، والنصب علم الفضلة، والجرّ علم الإضافة(ابن كثير، ١٩٨١:/ ٢٦).

ويرى الباحث أنّ التفكير العربي يوازن بين الحركات، فجعل المتوسطة لتحمل الدلالات المتوسطة، والفتحة ضعيفة، أمّا الضّمة فجعلها لأقوى الحركات، وتوافق ذلك مع حركات أعضاء النطق، فبلغت بذلك فكرة الحركة منتهى من البلاغة والفصاحة في اختيار ما يتوافق مع الدلالات، والمعاني ورفع مستوى قوة حركة الكسر على الفتحة لاختصاصها بالأسماء دون الأفعال، وشرفها(أشرف من الفتحة) لارتباطها بالأسماء، وهذه معايير محددة اعتمدها النحاة في التفكير في هذه الحركة .

والجرّ ما بين العُمَد والفضلات؛ لأنّه أخفّ من الرّفع، وأثقل من النصب والجزم، والرّفع والنصب يكونان إعرابًا للاسم والفعل، لقوة عواملهما، وعدم تعلقهما بآخر، أمّا الجرّ فعامله غير مستقل؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به(السيوطي، ١٩٩٨:/ ١ ٧٥)، ويلخص التفكير في المجرورات الحازمي بقولة: الخفض بالكسرةثقيل، والاسم خفيف، والجزم خفيف، والفعل ثقيل، فأُعطي الخفيف الثقيل، والثقيل الخفيف،طردا لقاعدة التعادل والتناسب، فالاسم خفيف مدلوله شيء واحد،إمّا ذات وإما معنى، والفعل مدلوله مركب من زمن وحدث، إذا الفعل ثقيل، والكسر ثقيل لأنّه حركة، والجزم خفيف لأنّه دون حركة، وليوازن بين العناصر جميعها، أعطي الخفيف الثقيل، وبناء عليه أعطي الاسم الخفيف الثقيل الكسرة(الحازمي: ٢٠١٠: ٦٤٨).

التفكير في علامات جزم الفعل المضارع:

علامة الجزم

يقتصر الجزم على الفعل المضارع، والجزم هو القطع (ابن منظور، مادة قطع)، ونقول جزم الأمر، وجزم في الأمر(عمر، ٢٠٠٨:١/ ٢٩٤)، والجزم في النحو تسكين الحرف أو حذفة(مجمع اللغة العربية القاهريّ، ١٩٧٢: مادة جزم).

والجزم تعمل فيه أسماء وحروف، نحو: لم يخرجْ، ولا تفعلْ، وما تصنع{ اصنع{(ابن يعيش، ٢٠٠١:٤/ ٢٦٣)، ويكون الجزم في المضارع،إذا تعيّن إحد المعاني فيه: الماضي،إذا دخلت عليه:(لما، لم)، ومعنى الطلب، إذا سبقته لام الأمر، نحو: ليذهبْ زيد، ومعنى الشرط، نحو: إن تذهبْ اذهبْ(السامرائي، ٢٠٠٠ :٤/٥).

إعراب مختص بالأفعال، وحروفه تقتصر على حدّ الجزم، وإذا كانت حروف الجزم، ضعيفة من بين عوامل الأسماء، فحروف الجزم أضعف من نواصب الأفعال، والفعل بعدها مضارع في معنى الماضي، فيجوز القول:، لم يكن زيدًا أمسِ، ولو كان المعنى على طريقة اللفظ لم يجز؛لأنّه لا يقوم زيد أمس(ابن الخباز، ٢٠٠٧: ٣٦٩).

والجّزم يكون لثلاثةأسباب الأول: الفعل في نفسه ثقيل، ولم تنقله إلى زمن غير زمنه، فيزداد ثقلًا؛ لذا حذفت حركة الفعل، والثاني:أنّها تشبه أن الشرطية، فتنقل الفعل من زمن لآخر، وجزمت كما جزمت(إن)، والثالث:إنّ(لم) تردّ الفعل إلى الماضي، فالفعل يستحق الحركة الإعرابية، باعتبار لفظه، ويستحق البناء، باعتبار معناه، فأخذ حركة السكون التي تتجاذب مع البناء والعامل(العكبري، ١٩٩٥:٢/ ٤٧).

ووافق الجّزم في الحذف، كما وافق النصب الجّر في الأسماء(سيبويه، ١٩٨٨:١/ ١٩) وذكر سيبويه أنّ الذي يُسّكن في الرّفع، يحذف في الجزم حتى لا يكون الجّزم، بمنزلة الرّفع فحذف الحركة، ونون الاثنين والجميع، ومثلها في(لم يرم). أصلها(لم يرمي).(سيبويه، ١٩٨٨:١/ ٢٣). ويعتمد الثّقل والخّفة على المدلولات واللوازم فخفة الاسم؛ لأنّه يدلّ على مسمّى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، كلفظة (رجل) فان معناها ومسمّاها (الذّكر) من بني آدم، ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته: الحّدث والزّمان، ولوازمه: الفاعل، والمفعول، والتصرف، وغير ذلك(العكبري، ١٩٨٦: ١٧٤)

والاسم لا يدل على زمن، إلاّإذا اقترن بكلمة تدل على زمن، فحرفا الجزم (لم) و(لمّا) ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي على حدّ لا يكون في الاسم؛ لأنّ الاسم، يحتاج إلى قرينة، نحو: زيد ضارب أمس، ولا يجوز:، زيد يضرب أمس؛ لأنّ الفعل لا يحتاج إلى قرينة كالاسم من هنا عملت في الفعل إعرابًا وهو الجزم(العكبري، ٢٠٠١:٤/ ٢٦٣).

ويرى الباحث أنّ تعليل الخفة والثقل يرتبط في أبعاد الدلالات، التي ترتبط بالمفردات فالأسماء تدلّ على نفسها ، ولا تحتاج إلى لوازم أمّا الأفعال فلها توابع ولوازم كثيرة، وهذا يسوقنا إلى قضية التركيب في الجملة العربية، فالاسم فيه معنى في ذاته؛ ولذلك قد يكتفي الاسم بذاته في سياق، وقد يضاف إليه اسم آخر، وهذا يكون في الجملة الاسمية_ في الغالب_ أمّا الجملة الفعلية فالفعل فيه مدلولات: الحدث، والزمان، ولكنه يمتد إلى الفاعل والمفعول ليكمل دلالته، ولذا عدّه العلماء ثقيلًا، وبنيّت فلسفة التفكير على هذه المسألة .

ويضيف الباحث أنّ حركة (السكون) تشكل حلًا وسطًا؛ ليكون بين المبنيات على السكون، وجذب الفعل المضارع، أي: الجزم، علامةإعراب مقابل للسكون علامة بناء، يضاف إلى ذلك أنّ السكون اختصت بجزم الأفعال، وهي تميّزها عن المجرورات التي اختص بها الكسر. ويمكن تدعيم الذهاب إلى السكون في المثال الآتي: لم يضرب الرجل، حمل الجزم على الجرّ،أي: عندما أردنا التخلص من الساكنين ذهبنا إلى خيار(التحريك بالكسر): لم يضرب؛ لأنّ الجّزم والجرّ، متقابلانّ وفي قولنا: اضرب الرجل، حُرّك(اضرب) بالكسر، أي: أنّ الكسر في البناء مقابل الجرّ في الإعراب(جامعة المدينة العالمية، د. ت: ٢١٢)، وعند جزم الفعل المعتل بالياء، تحذف الياء، ويُعطى الحرف الآخير كسرة .

الخاتمة

يظهر تميّز وإبداع التفكير العربي في تركيب الجملة العربية، وما تحمله من حركات تحمل في طياتها دلالات تختلف باختلافها، فحركة النصب للمنصوبات أعطيت للأكثر من الألفاظ، وهي خفيفة ضعيفة إذا ما قورنت بالعُمَد، والعربيّ وازن تفكيره، وجعل التوازن منهجًا، تلك الحركة تشير إلى الفضلات التي إنْ وجدت أعربت وإلاّ فلا، أي إن فقدت فلا تتقدر في الأغلب.

وبيّنت الدراسة كيفيّة تفكير العرب في الفتحة والبعد الوظيفي لها، فترتيب الجملة ورتبها وقيمتها الدلاليّة تستمدها من مفرداتها تبعاً للأبعاد الوظيفيّة، والتي تحمل أبعاداً دلالية مختلفة، وتناولت الدراسة المفعول به أنموذجًا على المنصوبات، ووضحّت أهمية التضمّين في التوسع اللغويّ الذي أسهم في توليد فوائد كثيرة.

واستمد الباحث هذا البحث من عبقرية النحاة في اعتماد حركتي الجرّ والجزم، وهاتان الحركتان اعتمدت اللفصل بين الأسماء والأفعال، فاختصت الكسرة بالأسماء والسكون بالأفعال، وتوصلت الدراسةإلى أنَّ :

-المنصوبات كثيرة العدد؛ لذا أعطيت حركة خفيفة ضعيفة نسبيًا.

-قوة الفاعل وضعف المفعول، والفعل المتعدي أقوى من الفعل اللازم..

-الفعل المتعدي أقوى من الفعل اللازم؛ لأنه وصل إلى مفعوله مباشرة.

-التضمين باب من أبواب التوسع اللغوي، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف، ويجب عدم المغالاة في استعمال التضمين؛ لأن بعض الاستعمالات تُخرج الدلالات عن مسارها.

-ترتيب الحركات: الضّمة، الكسرة، الفتحة، السكون. بين الحركات من حيث القوة والضعف.

-النصب مفتاح عبور يبيّن الجانب الوظيفي للمنصوبات وغيرها، وبعيدة عن مركزيّة الدلالات، وتقع المنصوبات بعد المرفوعات والممجرورات من حيث الدلالة والقوة والضعف.

-اعتمد العربي في منهجه:(الخفة والثقل) على المدلولات واللوازم، واستعمل ميزان التعادل والموازنة؛لتأخذ الحركةالجانب الوظيفيّ .

المصادر

المراجع

القرآن الكريم

-ابن الأثير، نصر الله بن محمد الشيباني .(١٤٢٠ هـ). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط ، بيروت : المكتبة العصرية.

-الأزهري، خالد .(١٩٩٧). التَصْريح بمضمون التوضيح ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي.

-الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي .(٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة.

-الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب.)١٩٧٥). مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام ١٠٩٣ من الهجرة، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.

-الأُلوسي .(٢٠٠٧). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، قرأه وصححه محمد حسين، د.ط ، بيروت: دار الفكر.

-الأنباري .(١٩٦٠). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مصر: المكتبة التجارية.

-الأندلسي، أبو حيان الأندلسي.(٢٠٢٤). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، المحقق: د. حسن هنداوي،ط ١ ، (١٤١٨ - ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤ م)، دار القلم: دمشق، (ج ١ - ٥)، دار كنوز إشبيليا بالرياض،(الأجزاء ٦ – ٢٢).(

-أنيس، إبراهيم.(٢٠٠٣). في اللةجات العربية، د. ط، مصر: مكتبة الأنّجلو.

-الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف .(١٩٨٣). التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر ط١، بيروت: دار الكتب العلميّة.

-الجرجاني .(١٩٨٩). دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر ، ط٢ ، القاهرة : مكتبة الخانجي.

-الجرجاني، عبد القاهر (د.ت) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربيّة ، تحقيق : البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف.

-جروان، فتحي .(١٩٩٩). الإبداع مفهومه معاييره مكوناته نظرياته خصائصه مراحل قياسه وتدريبه، ط١، عمان: دار الفكر.

-ابن جني، (د.ت) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي.(٢٠٠٤). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق،ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

-الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (د.ت)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، د.ط ، مصر : دار الكتاب العربي.

-ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي:(٢٠١٠). الكافية في علم النحو، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، القاهرة: مكتبة الآداب.

-ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين.(١٩٨٩). أمالي ابن الحاجب، تحقيق:د.فخر صالح سليمان قدارة، الأردن: دار عمار، وبيروت: دار الجيل.

-الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد.(٢٠١٠). فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، ط ١، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

-حسن، عباس .(د.ت). النحو الوافي، ط١٥، مصر: دار المعارف.

-حسين، محمد الخضر .(١٩٦٠). دراسات في العربيّة و تاريخها، ط٢ ، دمشق ، مكتبة دار الفتح .

-أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي .(١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان و رمضان عبد التواب، ط١ ، القاهرة : مكتبة الخانجي.

-ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين بن الخباز.(٢٠٠٧). توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، ط ٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: جمهورية مصر العربية.

-ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد.(١٩٧٢). المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة: دمشق .

-رضي الدين، محمد بن حسن الإستراباذي .(١٩٩٨). شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه أميل بديع يعقوب، بيروت : دار الكتب العلميّة.

-الرّماني، علي بن عيسى بن علي .(١٩٧٦). النكت في إعجاز القرآن، تحقيق : محمد خلف الله و محمد زغلول سلام ، ط٣ ، مصر : دار المعارف.

-الزبعلاوي، صلاح الدين .(١٩٨٤). مشاكل القول في النقد اللغوي، ط١ ، دمشق : الشركة المتحدة للتوزيع و النشر.

-الزَّجَّاجي، أبو القاسم.(١٩٨٦. الإيضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، ط٥، بيروت: دار النفائس.

-الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله .(١٩٩٣).المفصل في صنعة الإعراب. المحقق: د. علي بو ملحم، ط ١، بيروت: مكتبة الهلال.

-الزمخشري .(٢٠٠١). المفصل في صنعة الإعراب، حققه: محمد محمد عبد المقصود والدكتور حسن محمد عبد المقصود، ط١: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

-الساريسي، ميساء عمر عبد الرحمان .(٢٠٠٣). المنصوبات المتشابهة دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، رسالة ماجستير، إشراف: د.عبد الحميد مصطفى السيّد.

-السامرائي، فاضل صالح .(٢٠٠٠). معاني النحو، ط١، الأردن : دار الفكر.

-سهيلة، حساني، وعبد القادر، ابن تواتي .(٢٠٢٣). التضمين النحوي ومقاصده، آيات من القرآن الكريم أنموذجاً، المجلة التعليمية، الجزائر، ١٣ (٢): ١٣٨ – ١٤٠.

-السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد .(١٩٩٢). نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية .

-سيبوية .(١٩٨٣). الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣ ، بيروت : دار الكتب العلميّة.

-سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب (١٩٨٨). ط ٣، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي.

-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي.(١٩٨٩). الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح، ط١، دمشق: دار القلم.

-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.(١٩٩٦). الأشباه و النظائر في النحو ، راجعه: فايز ترحيني، ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي.

-الشجيري، هادي أحمد فرحان .(٢٠١٢). التضمين النحوي وأثره في المعنى، الجامعة العراقية، الأستاذ (٢٠٢) : ٢٠٣ – ٢٠٥.

-الشعراوي، محمد متولي(١٩٩٧). تفسير الشعراوي – الخواطر،د. ط.

-ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين.(٢٠٠٤). اللمحة في شرح الملح، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .

-الطيّار، مُساعد بن سليمان .(١٤٢٨). شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيميّة ، ط٢، دار ابن الجوزي.

-ابن عاشور، محمد الطاهر.(١٩٨٤). التحرير والتنوير، د.ط ، تونس: الدار التونسية للنشر.

-العجرمي، منى صالح .(٢٠١٦). التضمين النحوي في نماذج من شعر حاتم الطائي، مركز اللغات، الجامعة الأردنية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، الأردن ، ٤٣ (٦) : ٢٧١٥.

-عرار، مهدي أسعد .(٢٠٠٣). ظاهرة الَّلبس في العربيّة جدل التواصل والتفاصيل، ط١، عمان: دار وائل.

-العُكبري .(١٩٨٦). التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين، تحقق عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

-أبو علي الفارسيّ.(١٩٦٩). الإيضاح العضدي، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، ط ١، الرياض: كلية الآداب ، جامعة الرياض.

-عمر ، الدكتور أحمد مختار بمساعدة فريق عمل.(٢٠٠٨). معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط ١، القاهرة: عالم الكتب، القاهرة.

-ابن فارس. (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة، المحقق عبد السلام هارون، د.ط ، دار الفكر.

-فاضل، محمد نديم .(٢٠٠٥). التضمين النحوي في القرآن الكريم، ط١، المدينة المنورة: دار الزمان.

-الفراء، أبو زكريا بن زياد .(د.ت). معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجا، وعبد افتاح الشلبي، ط١، القاهرة: دار المصرية للتأليف و الترجمة.

-الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري.(١٩٢١). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط٤، القاهرة : المطبعة الأميريّة.

-القرطبي .(١٩٩٣). الجامع لأحكام القرآن، د.ط: دار الحديث للطباعة.

-ابن قيم الجوزيّة.(٢٠١٩). طريق الهجرتين وباب السعادتين، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، ط٤، الرياض: دار عطاءات العلم ،بيروت: دار ابن حزم (الأولى لدار ابن حزم.(

-ابن كثير.(١٩٨١). مختصر تفسير ابن كثير، ط ٥، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط ٧، بيروت: دار القرآن الكريم.

-ابن مالك، بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد .(٢٠٠٠). شرح ابن الناظم علي ألفية بن مالك، المحقق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية .

-المالكي، أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم .(٢٠٠٨). تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي.

-المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد .(١٩٦٣). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط ، عالم الكتب.

-محمد الحفظي، حسن . (د. ت): شرح الآجرومية، د. ط.

-مجمع اللغة العربية.(١٩٧٢). المعجم الوسيط، ط ٢، القاهرة.

-محاسنة، محمود عيسى.(٢٠١٥), وظيفة التفكير النحويّ عند النحاة العرب،رسالة ماجستير، إشراف: الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ، الأردن، جامعة اليرموك، كليّة الآداب.

-المخزومي، مهدي .(١٩٨٦). في النحو العربي نقد و توجيه ، ط٢ ، لبنان : دار الرائد العربي.

-ابن المرزبان ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله (٢٠٠٨). شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية .

-معمار، صلاح صالح .(٢٠٠٦). علم التفكير، ط١: دار ديبونو للنشر والتوزيع.

-ابن منظور(١٩٩٧). لسان العرب، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي.

-ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف .(١٩٨٧). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصرية.

-ابن هشام .(٢٠٠١). شرح شذور الذهب، تحقيق: أحمد فرهود و زميله، ط١، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

-أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله .(د.ت). الفروق اللغوية، تحقيق : حسام الدين القدسي، بيروت: دار الكتب العلمية.

-الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله .(١٩٩٩). علل النحو، تحقيق: محمد جاسم الدرويش، ط١، الرياض: مكتبة الرشد.

-الياسري، علي مزهر .(٢٠٠٣). الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه ، ط١ ، بيروت: الدار العربيّة للمطبوعات.

-ابن يعيش.(٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.